بحث عام | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 12 مارس 2019

قراءة في رسالة جون لوك عن التسامح

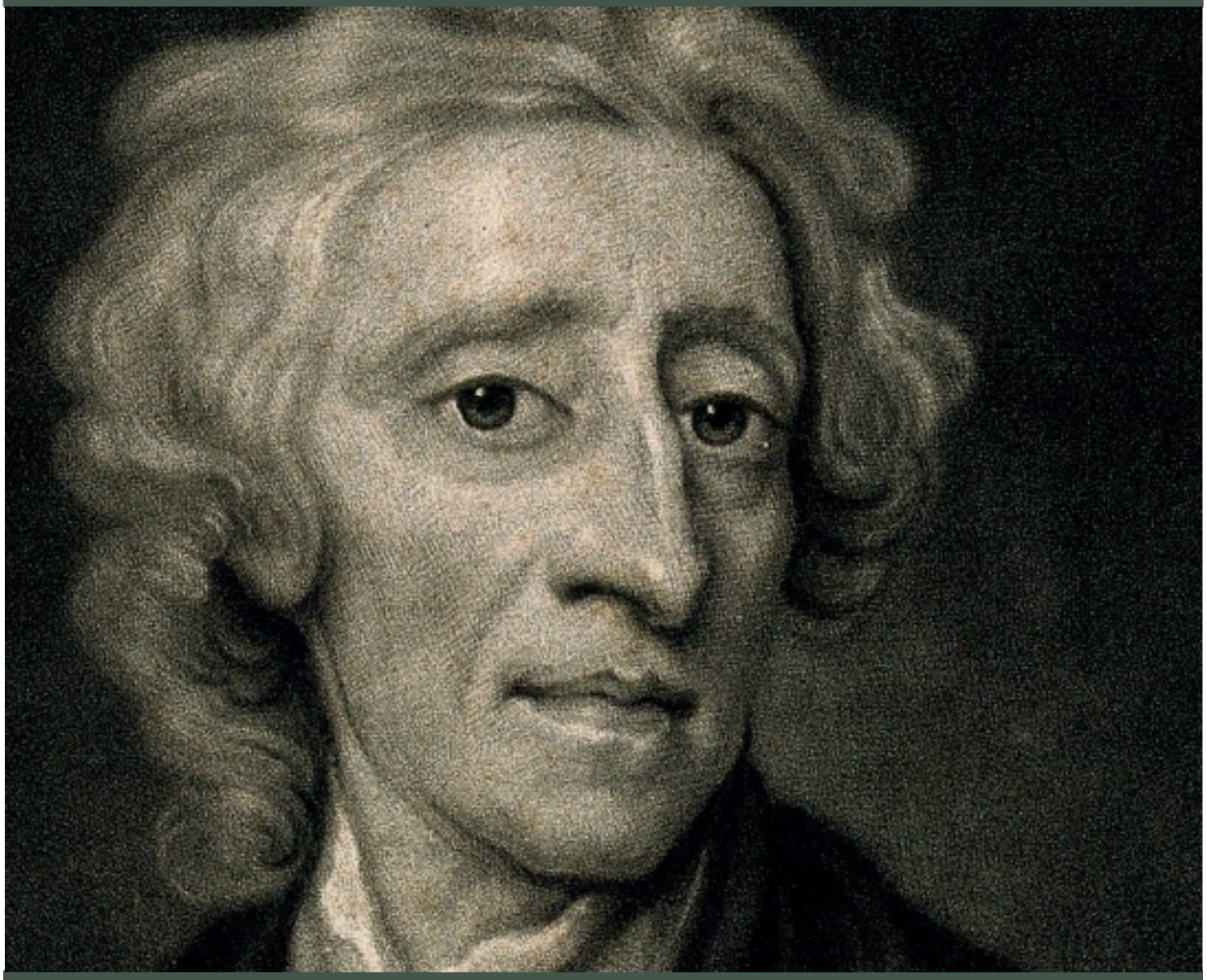

محمد غنام
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

الملخص التنفيذي:

إن أعتد مهمة يمكن أن يقوم بها الفيلسوف لتهديم المعتقدات والأفكار التي تؤسس للعنف والأزمات، تكمن في قيامه بإعادة تسويغ المفاهيم التي تبنى عليها تلك المعتقدات والأفكار؛ فالحرب في الأصل هي حرب مفاهيم.

إذا كان هذا المقال في الأصل هو قراءة نقدية تحليلية لتصور جون لوك حول التسامح، فهو كذلك من حيث الغاية، يهدف إلى تبيان كيف استطاع أن يجيب جون لوك عن أهم سؤال في الفلسفة السياسية الحديثة؛ والذي يمكن صياغته كالآتي؛ ما السبيل إلى إفراغ الديني من رغبته الجامحة في استعمار السياسي؟ من خلال إعادة تسويغه لأهم المفاهيم الأخلاقية السياسية التي بنيت عليها الأزمة في عصره والمتمثلة في مفاهيم مثل؛ الخلاص، الكنيسة، الحاكم المدني.

لقد بنى جون لوك إعادة تسويغه لهذه المفاهيم، على أسين اثنين مهمين؛ الأول سياسي يتحدد من خلال عمله على إفراغ الدين من كل ما يتيح لرجالاته استعماله للتسلط على الجمهور، والثاني فلسفي يظهر من خلال اشتغاله على تحديد طبيعة عمل كل من الديني والسياسي.

نتيجة لهذه العملية التسويغية، وجد جون لوك نفسه يؤسس لثلاث مقدمات تعتبر بمثابة حجر الزاوية في الفكر السياسي الحديث عامة، وهي:

أ- الانتقال من ثقافة العقيدة إلى ثقافة الحرية، لن يصبح واقعا، إلا إذا آمنا أن الخلاص أمر متعلق بالفرد لا بالجماعة الدينية.

ب- دنيوة السلوكيات والأفعال البشرية، لن يتم إلا إذا تم إفراغ المعاملات من محتوياتها الدينية وتسديدها بما هو مدني.

ج- قيام التسامح يعني بالضرورة رفض النظم السياسية القائمة على التفويض الكنسي، واستبدالها بالدولة المدنية المبنية على سيادة القانون والمواطنة الحرة.

وعلى الرغم من أنه يبدو جليا من خلال كل ما جاء به جون لوك في رسالته الشهيرة حول التسامح، أن همه كان بالأساس انتقاد ممارسات الكنيسة والتعبير عن عدم رضاه على ما يسمى النظام الأبوي، إلا أنه يبدو جليا أن الرجل وضع تصوره للسياسيات عامة ضمن هذه الرسالة.

مدخل

سأنطلق من اعتقاد أساسي لتحديد معالم هذا المقال؛ ألا وهو؛ لا يمكن فهم معنى التسامح لدى جون لوك «1632 - 1704م» إلا إذا بحثنا في القاعدة المفاهيمية التي استعملها، وأعاد صياغتها أخلاقيا وسياسيا. ويمكن إجمال هذه المفاهيم في ثلاثة مهمة؛ وهي:

- مفهوم الخلاص
- مفهوم الكنيسة
- مفهوم الحاكم المدني

ويمكن أن نتفق قبل الخوض في تعريف لوك لهذه المفاهيم؛ وتأسيسه التسامح على غرارها، على أن الحرية الفردية هي الهاجس الرئيس الذي يمكن من خلاله قراءة مشروع جون لوك حول التسامح، حيث يمثل حضور معطى الحرية لديه؛ انبثاق البوادر الأولى للأنوار الانكلوسكسونية؛ خصوصا تلك المتعلقة بالشقين الاقتصادي والسياسي.

- إذن؛ إلى أي حد يمكن اعتبار الدلالات التي منحها لوك للمفاهيم المؤسسة للتسامح هي ذات طابع أخلاقي سياسي؟
- وهل هي دلالات فلسفية كونية أم محدودة وضيقة تخص سياق تاريخي اجتماعي معين؟
- وما الآثار التي وسمتها هذه الدلالات في مضمون التسامح لدى جون لوك؟

لقد ارتأيت قبل أن أبدأ في الإجابة عن هذه الأسئلة؛ أن أتحدث عن أمر مهم، وهو المتعلق بتحديد السياقين الفكري والتاريخي من جهة أولى، والإجرائي الإشكالي من جهة ثانية. هذان السياقان أعتبرهما مهمين لتحديد الإطار العام لكتابة رسالة في التسامح من طرف جون لوك.

السياق الفكري والتاريخي لـــ «رسالة في التسامح»

لقد عرفت أوروبا صراعات عنيفة بين المكون السياسي المتمثل في الإمبراطورية المقدسة الرومانية الجيرمانية من جهة، والمكون الديني المسيحي المتمثل في الباباوية من جهة ثانية، حيث بدأ هذا الصراع بشكل رسمي إبان اعتلاء غريغوار السابع عرش القديس بطرس عام 1073م، هذا الصراع الذي استمر خمسة قرون، ليعبر عن حرب شرسة بين المؤمنين بسلطة الدولة وسيادتها والمؤمنين بسلطة البابا وقدسيته الكنسية.

وعلى الرغم من ظهور بعض الأعمال الفلسفية المهمة «كالأمير» لميكيافيل، الذي يفصل بشكل واضح بين الدين والأخلاق والسياسة، ويمركز جميع السلطات في يد الأمير الذي يسود الإمارة، إلا أن مسألة سيادة الدولة لم تأخذ بعدا إجرائيا حقيقيا وقتها نظرا لغياب مفهوم واضح حول «الحكم المدني»، فاستمرت المواجهة.

ولم تخل حتى الساحة الدينية ذاتها من الصراعات الداخلية، حيث أدت الاكتشافات العلمية الجديدة، والتي تعبر عنها بشكل جلي الثورة الكوبرنيكية، إلى زعزعة إيمان الكثير من المسيحيين بعقيدتهم التي ثبت أنها تتبنى نظرية باطليمية خاطئة، تعطي الأرض صفة المركز لأنها محطة نزول المسيح. إن إفراغ الأرض من قدسيتها وهالتها المركزية في عالم الفلك، أدى إلى ظهور هوامش جديدة في المسيحية تنادي بإصلاحات دينية ضربت الكاثوليكية اللاتينية في عمقها.

وتجدر الإشارة هنا إلى الصراع الذي خاضه البروتستانتيون من أجل تأميم فكرة تأويل النص المقدس وفهمه بين العامة، باعتباره مدخلا لبداية نهايات الكاثوليكية الأرثوذوكسية المبنية على سلطة البابا ورجال الدين والوساطة الاقتصادية بين الناس والله.

وأكثر من طلب الإصلاح الديني في تلك اللحظة التاريخية قد وقع للمسيحية، إذ ظهرت أقطار مرتدة وملحدة اصطدمت بالتعصب الكاثوليكي، فإذا به يدخل المجتمع الأوروبي في لحظة شك ضاعت فيها الذات، واختلطت المعطيات الاجتماعية والسياسية والدينية إلى حد التيه.

إن تبعثر الحقيقة الدينية قوض سلطة الكنيسة، ولم يعد الناس يبحثون عن خلاص ديني للدنيوي. وبعد أن كانت الكنيسة مصدرا للمكافأة والعقاب، ها هي حظوظ السلطة المدنية ترتفع، حيث أصبح ينظر لها، باعتبارها مخرجا للأزمة الأوروبية.

لقد حظر هذا المشهد بشكل قوي في إنجلترا التي اعتبرت رائدة في تلك اللحظة التاريخية نتيجة تأسيس كنيسة لا تستمد شرعيتها من الفاتيكان في روما، بل من التشريع الملكي، حيث أشرف الملك هنري VII على رئاساتها ابتداء من سنة 1531 م، وسميت الكنيسة الأنكليكانية.

مما لا شك فيه، لم يمر هذا الحدث مرور الكرام في إنجلترا؛ إذ نتج عنه انقسام اجتماعي واضح بين فريقين؛ الأول يدعو إلى تقوية الحكم المدني وإدخال تعديلات كبيرة على الكنيسة من خلال التأكيد على فكرة الإصلاح الديني. أما الثاني، فظل وفيا لدواليب الكنيسة، فنشبت حرب دينية استمرت ما يزيد عن مئة سنة من التطاحن بين أبناء الشعب الواحد.

إذن؛ وبشكل تقريبي يمكن أن نعتبر ما ذكرناه تلخيصا للشروط الفكرية والتاريخية التي ظهرت رسالة لوك حول التسامح أساسا، لكي تعالجها.

السياق الإشكالي الإجرائي لـ: «رسالة في التسامح»

إن أهم إشكال يعالجه لوك في رسالته حول التسامح، هو الآتي، كيف يمكننا إفراغ الديني من رغبته الجامحة في استعمار السياسي؟

ولقد قارب لوك هذا الإشكال من الناحية الإجرائية، باعتماد خطتين أساسيتين، وهما:

- الأولى، تتمثل في تخليص الدين من مفهوم السلطة، والعمل على إعادة تعريف أهم المفاهيم التي يقوم عليها، كالإيمان والخلاص، والكنيسة ذاتها، باعتبارها مفاهيم أخلاقية.

- الثانية، تتمثل في تحديد طبيعة اشتغال كل من الديني والسياسي، وكان غرض لوك من هذه الخطة تأسيس التسامح السياسي القائم على احترام حرية التدين والحق في الاستمتاع بالخيرات المدنية، بغض النظر عن اختلاف الاعتقادات.

أما على مستوى الأهداف، فيمكن أن نخلص إلى ثلاث نتائج مهمة، وهي:

- الأولى: تتمثل في الانتقال من ثقافة العقيدة أو الدوغما إلى ثقافة الحرية، خصوصا حرية الفكرة، وحرية واختيار آليات الدفاع عنها.

- الثانية: تتمثل في نقل مفهوم الإيمان من موجه للسلوك إلى مخلص للنفوس على مستوى الفرد، الأمر الذي سيؤدي إلى تحرير الفعل من الشرط الديني وبنائه على الشرط القانوني.

- الثالثة: تتمثل في رفض الأبوية أو أنظمة الحكم القائمة على الشرط القبلي للحكم خصوصا التفويض الكنسي (الإلهي) لصالح النزعة المدنية (أي ضرب الوصايا لأجل المواطنة، بالإضافة إلى التأكيد على فكرتي السلطة السيادية - وحاكم يحترم القانون).

حاصل القول، فالشكل الإجرائي الذي اشتغل به لوك والنتائج الحاصلة عنها، تفيد أن لوك لم يدافع عن تصور معين للتسامح بقدر ما استعمل التسامح السياسي كآلية لحل أزمة معينة، وهذا بطبيعة الحال ما يمنح رسالته زيّا عمليا محضا، ليس الغرض منه إبراز وجهة نظر سياسية لتحديد معنى عام التسامح، بل الدفاع بالتسامح كآلية، حيث يكون الهدف إبراز وجهة نظر سياسية.

وهذا يعطينا حق القول إن لوك في «رسالة حول التسامح»، كان خطابه سياسيا بالدرجة الأولى، فلسفيا بالدرجة الثانية؛ ولعل أكثر ما يدل على قولي هذا؛ هو استعماله لمفهوم «رسالة» وليس «في معنى» أو «خطاب حول»، ونحن نعرف أنه لم يكن أبدا للرسائل معنى فلسفي بالدرجة الأولى، بل كان دائما سياسيا ينبع من القناعات الخاصة للفلاسفة والعلماء.

1. مفهوم الخلاص

يكتسي مفهوم الخلاص أهمية خاصة في حديث لوك عن التسامح. فتحديد ماهية الخلاص بحسب لوك يمكنه أن ينقلنا من حالة اللاتسامح إلى حالة التسامح، ثم لأنه مفهوم تتجاذبه المفاهيم التأسيسية الأخرى. وعموما، فإن الخلاص يؤسس للتسامح من خلال أن جذور التعصب واللاتسامح تأتي من التمسك بمفهوم الخلاص عبر فرض الطقوس والشعائر. هذا في الوقت الذي يكون فيه تحقيق الخلاص مرتبطا فقط بالمعطيات الأخلاقية من أجل اجتثاث الرذيلة وبالتالي تحقيق الخلاص. ويلزم عن هذا القول إن الخلاص الحقيقي لا يتأتى بالقوة والاضطهاد والقتل، بل عن طريق المحبة التي تقتضي أن يطهر المرء نفسه من الرذائل. فإذا كانوا يزعمون أنهم يجردونهم من ممتلكاتهم ويذيقونهم العذاب والجوع في سجون قميئة ويقتلونهم في نهاية المطاف، كل ذلك استنادا إلى مبدأ المحبة وإلى محبتهم لأرواح هؤلاء، أقول إنهم إذا كانوا يفعلون كل ذلك من أجل أن يكونوا مسيحيين، وأن يطمئنوا على خلاصهم ليس إلا، لماذا إذن يمارسون الدعارة والاختلاس وإيذاء الآخرين وكل ألوان الشرور، على حد قول الرسول بولس (رومية 1)، «حيث استمرأوا ارتكاب

الإثم الشيطاني لكي يسيطروا على رعاياهم وشعوبهم».[1] إن الخلاص بهذا المعنى، لا يمكن أن يأتي من إنسان يرتكب الرذائل؛ فمن التناقض أن يكون كذلك، لأنه «من الصعب على إنسان لا يكترث بخلاصه الروحي أن يقنعني باهتمامه البالغ بخلاصي. فأمر محال على أولئك الذين تخلو قلوبهم من الديانة المسيحية أن يكرسوا أنفسهم بإخلاص وحمية لتحويل الآخرين إلى المسيحية. وإذا كانت البشارة والرسول موثوقا فيهما، فإنه لا يمكن لإنسان أن يكون مسيحيا دون محبة ودون الإيمان الذي لا يؤثر بالقوة بل بالمحبة»[2]. وعليه، فإن الشرط الأول للخلاص حسب لوك هو تطهير المرء لنفسه من الرذائل والالتزام بالمحبة وإرادة الخير، ولعل تصور لوك هذا للخلاص ينبع من طبيعة تصوره للدين الذي يجعل وظيفته الأساسية تنظيم حياة البشر بالاستناد للفضيلة والتقوى، حيث لا يتأتى الخلاص بإقامة الطقوس، بل بتحرير الإنسان لنفسه من اللاأخلاقيات والرذائل[3].

إن مفهوم لوك هذا عن الخلاص يؤسس للتسامح كونه يفرغ الخلاص من كل محتوياته الدينية؛ التي قد تحيل على العنف أو القسوة. وبعبارة أخرى، إن الخلاص مسألة شخصية تهم الفرد. وليس للكنيسة حق التعذيب أو التدخل في الفرد بدعوى الاهتمام بخلاص روحه. فهذا التدخل لا ينسجم مع جوهر الكنيسة الذي هو التسامح. إن الخلاص لا يتوقف على الكنيسة، بل على اقتناع الفرد بأن هذه الكنيسة أو تلك تحقق خلاصه من عدمه. هذا ويظهر التسامح في ماهية الكنيسة، باعتبارها تجمع إرادي لمجموعة من الأفراد يعتقدون بأن عبادتهم تتم بشكل مقبول وكفيل بتحقيق خلاصهم[4]. ومن تم يصبح الخلاص ركنا جوهريا للتسامح، مادام لا يقوم على الأشكال التعبدية الطقوسية، بل يرتد إلى الاقتناع الذاتي. فالخلاص إذن، لا يحمل أي طابع يتضمن القسوة والعنف هذا على المستوى الديني. لكن كيف يؤسس مفهوم الخلاص للتسامح السياسي؟

يؤسس الخلاص للتسامح السياسي، باعتباره هو الضامن لأمن واستقرار الدولة؛ ذلك أنه كلما تجنب الحاكم المدني الخوض في الخلاص ضمن الاستقرار. أما حين يتدخل فيه، فإنه يشعل فتيل الشقاق والتعصب والانحراف والعنف. فالخلاص من الناحية السياسية مسألة قناعة شخصية لا يحق للحاكم المدني التدخل

1- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 20

2- المرجع نفسه. ص ص: 19- 20

3- يرفض لوك التصور التقليدي للخلاص الذي يقوم على المعاناة والقسوة، وتعذيب الذات من أجل التكفير عن الخطيئة الأصلية. لعلة أساسية هي أن الدين لا يكمن في ممارسة الطقوس، ولا السعي للسلطة أو ممارسة القهر. وعليه فما دام لوك يفرغ الدين من محتوياته السلطوية التي تتضمن العنف والقسوة، فمن التناقض أن يكون الخلاص مؤسس على العنف، إذ لا ينسجم ذلك مع طبيعة الدين نفسه. ويترتب عن كل هذا القول بأن الخلاص يجب أن يكون من جنس الدين القائم على المحبة. ونجد في تصور لوك هذا تقارب مع قول اسبينوزا الذي يجعل جوهر الدين هو المحبة والخلاص والفضيلة والإحسان

4- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 27

فيها. وذلك للاعتبارات التالية التي يسوقها لوك كمبررات للتسامح السياسي القائم على عدم تدخل في مسألة الخلاص الروحي للفرد:

الاعتبار الأول: «خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر، ذلك أن الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك»[5] ذلك أنه لو كان الحاكم مكلفا بخلاص النفوس، فإنه سيفرض دينه على الآخرين بالقوة على ضوء حجة الخلاص. وعند استعمال القوة ينشأ التعصب والعنف واللاتسامح، ثم إن الإيمان بدين الحاكم تحت الخوف من السيف والقوة لا يؤدي إلى الخلاص بقدر ما يؤدي حقيقة إلى الإيمان المزيف.

الاعتبار الثاني: إن رعاية النفوس ليست من شؤون الحاكم المدني، لأنه يحكم بمقتضى سلطة برانية، بينما الدين الحق الذي ينشد خلاص النفوس ينشد اقتناع العقل اقتناعا جوانيا»[6]؛ بمعنى أنه لا يمكن للحاكم المدني أن يضطلع بمهمة خلاص النفوس، لأنه يحكم بما هو خارجي في حين أن الدين يستند إلى الإيمان الداخلي للعقل. وبذلك، فرغم ما قد يفرضه الحاكم من قوانين عبر القوة لن يقود إلى الخلاص، إذا لم يكن هناك قناعة ذاتية. وبتعبير دقيق، إن سلطة الحاكم المدني لا تمس إلا الجانب البراني من الجسد؛ أي إنها لا تستطيع التأثير في القلوب.

الاعتبار الثالث: «إن العناية بخلاص نفوس البشر ليست من مهام الحاكم بأي حال من الأحوال، لأنه حتى إذا أقررنا أنه من الممكن إقناع البشر وتغيير آرائهم بسلطة القانون وقوة العقوبات. فإن كل ذلك لا يسهم في خلاص نفوسهم»[7] فتغيير الآراء والمعتقدات بقوة القانون لا يسهم في الخلاص؛ لأننا في هذه الحالة نتخلى عن نور العقل ونتبع دين السلطان، باعتباره دينا مخلصا. إن لوك يرفض في الواقع أن يدين الإنسان بدين الحاكم، لأن الحكام في الأمم المختلفة يعتنقون أديانا مختلفة، وهذا معناه أن حاكما واحدا وأمة واحدة هما من يدينان بالدين الحق. «إن مثل هذا القول يعني تعميم حالة العنف والتعصب والإخضاع بالقوة».

هذا ويضيف لوك اعتبارا آخر لعدم تدخل الحاكم المدني في أمور الخلاص الروحي للأفراد. والمتمثل في أن القوانين لا تهتم بالأمور الشخصية للمواطنين. وما دام الأمر كذلك، فلا يجب التدخل في خلاص النفوس، لأنها مسألة حرية عقيدة، هذا بالإضافة إلى كون معرفة الحاكم بطريق الخلاص هي كمعرفة غيره من عامة الناس. فلا يمكن للحاكم فرض طريقة ضيقة للخلاص، لأنه لا يستطيع تعويض رعاياه «فمعرفة

5- المرجع نفسه. ص: 24

6- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 25

7- نفسه. ص: 26

الحاكم بالطريق الضيق الوحيد المؤدي إلى الجنة ليس أفضل من معرفة المواطنين، ولهذا فليس بإمكاني أن أتخذ من الحاكم مرشدا لي. فأغلب الظن أنه جاهل بمعرفة الطريق مثل جهلي، ثم هو بكل تأكيد أقل اهتماما بخلاصي مني أنا»[8] وهكذا إذن، يظهر بأن الخلاص هو دائما ضامن للتسامح الديني والسياسي؛ بجعله مسألة شخصية مرتبطة بقناعة الفرد. لكن عند دراستنا لمفهوم الخلاص نرى بأنه ذو طابع ضيق أو ناقص؛ ما يؤثر على دائرة التسامح؛ بالتالي نضع السؤال: كيف يعبر مفهوم الخلاص عن قصور مفهوم التسامح ونقصه؟

إن البث في هذا المعطى يقتضي منا العودة إلى مفهوم الكنيسة، باعتبارها «جماعة حرة من البشر يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله بأسلوب يتصورونه بأنه مقبول من الله وكفيل بخلاص نفوسهم»[9] فهذا القول يفيد بأن الإنسان حرّ في اختيار الدين الذي يرى فيه خلاص نفسه، وعلى هذا الطابع الاختياري يتأسس القول بأن الدين مسألة مكتسبة مادام لا يولد فرد لديه اعتقاد قبلي بأسلوب كنيسة معينة.

فالخلاص إذن، مسألة قناعة شخصية تقوم في جوهرها على الحرية. لكن الإشكال الذي يطرحه مفهوم الخلاص في علاقته بقصور التسامح عند لوك هو أن هذا الخلاص لا يمكن تعميمه وتوسيعه، ليشمل غير المتدين أي الملحد. وهذا في الحقيقة يعبر عن تناقض لوك في اعتباره الحرية جوهر الإيمان، فإذا كان انضمام الفرد لهذه الكنيسة أو تلك من أجل خلاصه بطريقة حرة تعبر عن اختيار ذاتي، حيث يمكنه مغادرة هذا التجمع الكنسي إذا ظهر له أنه لا يحقق خلاصه. فلماذا لا تكون الحرية في ترك المعتقد والدين ككل، إذا اتضح للفرد مثلا بأن الدين ما هو إلا أوهام لغوية؟

إن الطابع الناقص للتسامح يتمظهر من خلال جعل التسامح في مسألة الخلاص مقتصرة على المعتقد الديني، حيث لا يمكن تجاوز الدين. فكل مل يعطيه جون لوك للفرد هو الحق في تغيير الكنيسة من أجل تحقيق الخلاص، لكنه لا يعطي الحق أبدا لمن يرى خلاصه في الانفصال عن الدين ككل. فهذا التناقض هو تعبير عن مفارقة الحرية والحتمية كما رأينا، وهو تعبير أيضا عن مفارقة الفطري والمكتسب، وتتضح هذه المسألة جليا في التصريح بأن الفرد لا يولد في حضن كنيسة بشكل قبلي الشيء الذي يعني أن الدين ليس معطى قبلي فهو معطى مكتسب. ومادام الأمر كذلك، فيمكن للفرد الانسلاخ عنه؛ وعليه يجب أن نوجه سؤالا أساسيا للوك ههنا: إذا كانت نظرية المعرفة تقوم على رفض الأفكار الفطرية، لأن كل ما نعرفه هو أمر مكتسب، فمن الانسجام المنطقي أن يكون الدين هو الآخر مكتسب وكل مكتسب هو أمر غير معمم؛ لكن

8- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 42

9- نفسه. ص: 27

لماذا يجعل لوك المسألة الدينية أمرا ضروريا، وكأنه معطى فطري قبلي؟ وبتعبير أكثر دقة إذا كان الانتماء للدين مرتبطا بالحرية؛

فلماذا يتيح لوك الحرية في اعتناق كنيسة من الكنائس، ولا يبيح الحرية للفرد في الانفصال عن الدين؟

2. مفهوم الكنيسة

إن حديثنا عن الكنيسة في علاقتها بالتسامح لدى جون لوك في هذا السياق؛ هو حديث سوف نتغيا منه بيان قصور مفهوم التسامح الديني أو لنقل التسامح الكنسي ما دام تفكير لوك في التسامح محكوم بالشقاق الديني الذي عاشته إنجلترا وأوروبا. لكن قبل الشروع في هذا الحديث النقدي لننظر في الكيفية التي تؤسس من خلالها الكنيسة للتسامح.

يجعل لوك منذ البداية من التسامح الخاصية المميزة للكنيسة كونها «مجتمع حرّ ذو إرادة»[10] تغيب فيها الوصاية وضرورة الاحتفاظ بأفرادها[11]. به تصير الحرية أساس الانتماء إلى كنيسة معينة؛ هذا تأسيس واضح للتسامح؛ ما دامت الحرية شرط الانتماء الكنسي. لكن هذا التسامح لا يستقيم إلا إذا التزمت الكنيسة حدودها وتجنبت تعميم سلطتها. «فغاية أي مجتمع ديني (كما سبق أن ذكرنا) هي عبادة الله، وبالتالي نوال الحياة الأبدية. ولهذا ينبغي أن يتجه أي نظام لتحقيق هذه الغاية...كما لا ينبغي أن ينشغل هذا المجتمع، بل ليس في إمكانه أن ينشغل بامتلاك الخيرات المدنية والدنيوية. ولا يمكن استخدام القوة في أية مناسبة مهما تكن، لأن القوة تخص الحاكم المدني، وملكية الخيرات البرانية تقع تحت سلطان تشريعه.»[12] وعليه، فإن الكنيسة تؤسس للتسامح من حيث ماهيتها التي تجعل الحرية أساس التدين. ومن حيث غايتها التي تجعل موضوعها هو عبادة الله لنيل الحياة الأبدية بعيدا عن الانشغال بامتلاك الخيرات المدنية واكتساب السلطة المادية.

إن العنف واللاتسامح بهذا المعنى، ينشأ أساسا حينما تحاول الكنيسة تعميم سلطتها على الحياة الدنيوية للأفراد.

فالتسامح الكنسي يتحقق إذن بالتزام الغاية من المجتمع الديني، والامتناع عن القوة والعنف في الدعوة إلى الله «فالأسلحة التي تكون في حوزة أعضاء هذا المجتمع هي الدعوة والإنذار والنصيحة وإذا لم تكن هذه

10- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 27

11- "ليس ثمة إنسان ملتزم بطبيعته بكنيسة معينة أو بطائفة معينة، ولكنه ينضم طواعية إلى كنيسة ما يعتقد أنه يمارس فيها العقيدة الحقة والعبادة المقبولة من الله" (رسالة في التسامح). ص: 27

12- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 30

الوسائل كافية لإصلاح الآثمين وإقناع الخطاة، فلا يسعنا إزاء هؤلاء المعاندين، الذين ليس لديهم أي أساس نقيم عليه أملا في إصلاحهم، إلا استبعادهم وعزلهم عن المجتمع[13]. وهذه هي أقصى وأعظم قوة تخص السلطة الكنسية».[14]

إن مثل هذا القول هو بمثابة إفراغ لمفهوم الكنيسة من كل نزعة تعصبية تقوم على العنف أو القتل وشحنها بدلالات أخلاقية؛ ذلك أن سلطة الكنيسة القصوى لا تطال إلا الوعظ والإرشاد دون الاضطهاد والقتل؛ بل إنه حتى في الحالات القصوى التي يمتنع بها الخطاء عن اتباع تعاليم الكنيسة، فإن عقابه الأعظم هو أن يقام عليه الحرم الكنسي بإعلان فك ارتباط المجتمع الكنسي بهذا الفرد دون أن «يضاف إلى الحرم (الطرد من الكنيسة) أي خدش، سواء بالكلمة أو الفعل مما يترتب عليه إحداث ضرر في بدنه أو في ممتلكاته، لأن استخدام القوة من اختصاص الحاكم...إن الحرم لا ينتزع ولا يمكن أن ينتزع من المحروم أيا من خيراته المدنية التي يمتلكها، لأن هذه الخيرات تستند إلى حماية القانون المدني والحاكم المدني.»[15]

إن الكنيسة بهذا المعنى، تجعل من التسامح الخاصية المميزة لها ما دامت تحجم عن إلحاق الضرر بالفرد المنفصل عنها. فتغيير المسافة بين السلطة والقوة والعنف من جهة، وبين اعتماد الحرم الكنسي من جهة ثانية، هو تأسيس للتسامح. وهذا التأسيس لا يعني شيئا سوى أن لوك لم يكن بإمكانه التأصيل للتسامح الديني دون التأصيل لمفهوم الكنيسة بجعلها مرتكزة على قوة الحجة لا حجة القوة.

فاعتماد الحجة في الإقناع أمر يقود حتما إلى التخلي عن العنف، إذا كان هذا الإقناع والتحاجج لا يمس بدن الأشخاص، وهو ما يعبر عنه لوك بنوع من الآهات «آه لو أن وعاظ الكنائس في كل ملة قد شحذوا أنفسهم بقوة الحجة التي تمكنهم من محاربة الأخطاء المتعارضة مع معتقداتهم. ولكن عليهم ألا يمسوا الأشخاص. وألا يعوضوا عن نقص الحجج باللجوء إلى وسائل القوة التي هي من اختصاص سلطة أخرى»[16]
إن كل هذه المعطيات تؤسس فيها الكنيسة للتسامح؛ لكنه تسامح على مستوى علاقة المجتمع الديني بالفرد، غير أن لوك يتحدث عن نوع آخر من التسامح، وهو المتعلق بالتسامح المؤسساتي بين كنيسة وكنيسة أخرى، والذي أجمل أسسه التسامح في المعطيات التالية:

13- يقصد لوك بالمجتمع هنا المجتمع الكنسي الذي يخص كنيسة بعينها بحيث تفك ارتباطها بالفرد، ولا يعني به المجتمع بما هو فضاء للعلاقات بين الأفراد.

14- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 31

15- المرجع نفسه. ص ص: 32-31

16- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 38

- عدم تشريع كنيسة لكنيسة أخرى.

- عدم فرض السلطة على رعايا كنيسة أخرى.

- عدم حرمان أعضاء كنيسة أخرى من ممتلكاتهم[17].

الآن وبعد أن انتهينا من الحديث عن معنى التسامح من خلال مفهوم الكنيسة؛ سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسة، فإن الضرورة النقدية للموضوع تفرض علينا وضع ذلك السؤال الذي منطلقه البث في قيمة هذا التسامح الديني- الكنسي بين إمكان اعتباره تسامحا تنويريا متكاملا، وبين اعتباره تسامحا ضيقا ومحدودا. وعليه، نضع السؤال التالي:

كيف يكون التسامح الديني الذي أسست له الكنيسة تسامحا محدودا، رغم جوانبه المشرقة؟

إن الحديث عن التسامح الضيق أو المحدود في المسألة الدينية عند لوك؛ لا يمكن أن يتم إلا إذا تأملنا طبيعة العلاقة بين الدين المسيحي وباقي الأديان الأخرى كالأديان التي يصفها لوك مثلا بالوثنية؛ فكيف تتحدد طبيعة العلاقة بين المسيحية والديانات الوثنية؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب التأكيد أولاً، بأن هذه العلاقة في ذهن لوك محكومة بنوع من المقايضة والتسامي والتناقض الذي يصعب فيه الجزم في القول؛ بين إن كان لوك يتسامح مع هذه الديانات أم لا يتسامح.

لا يمكن الشك أنها علاقة محكومة بالمقايضة الدينية؛ الأمر الذي يكون معه التسامح المسيحي مع الوثنية تسامح أملته ضرورة الحفاظ على المسيحية في أماكن أخرى؛ ذلك أنه قد يكون عدم التسامح مع الوثنية مبررا لتعذيب وتعنيف وقتل المسيحيين في الأماكن التي تشكل فيها الوثنية أغلبية في حين تكون المسيحية أقلية ضعيفة معدومة. إن طابع المقايضة هنا يبدو جليا؛ فنحن لا نتسامح مع الوثنيين بموجب فكرة التسامح، بل على افتراض حماية المسيحيين في البلدان الوثنية. وعليه، فإن «كل من يعلن بأن الوثنية ينبغي أن تجتث من أي مكان بالقوانين والعقاب والنار والسيف عليه أن يطبق هذه القصة على نفسه؛ لأن الحالة واحدة سواء في أمريكا أو في أوروبا. ومن ثم، فلا يمكن حرمان الوثنيين هناك أو المسيحيين المنشقين هنا

17- انظر. ص: 31 -38

من متع الحياة الدنيا استنادا إلى محكمة كنسية، كما لا يمكن تغيير الحقوق المدنية أو انتهاكها اعتمادا على أسباب دينية في مكان دون آخر».[18]

قد يقول البعض إن إقرار التسامح مع الوثنية لا يتضمن أية مقايضة، لأن التسامح معها هو إقرار للتسامح الديني، وبالتالي هو إحلال لتعايش التعدديات الدينية والعقدية. لكن لهؤلاء نقول إذا كان الأمر كذلك، فلماذا نلمس في تصور لوك للمسيحية نوعا من التعالي، وكأنه الدين الحق في حين أن الوثنية تقبع في الضلال. غير أننا نتسامح معها (أي الوثنية). إن تسامح لوك ومعه الكنيسة هو أمر يتضمن عدم الجدية وعدم التكافؤ من ناحية المصداقية والحقيقة.

لا يكون التسامح تسامحا إلا إذا اعترف بجميع الديانات على قدم المساواة، لا أن يكون هذا التسامح محكوما بنوع من الاعتراف السلبي والتعالي الذي يقر بأن الوثنية ديانة خطيئة، ونلمس هذا التسليم الضمني في قول لوك التالي: «قد يقال إن الوثنية خطيئة، ومن ثم لن تكون موضوع تسامح، فإذا قيل بعد ذلك، إنه ينبغي تجنبها فالاستدلال سليم. ولكن لا يلزم من كونها خطيئة أن يكون العقاب من مهمة الحاكم؛ لأنه ليس من مهمته استعمال السيف لإنزال العقاب على المسائل التي يعتقد، حياديا، أنها خطيئة ضد الله[19]»؛ ففي مثل هذا القول ينكشف المضمر في التسامح الكنسي مع الوثنية. إنه تسامح ضيق ما دام لوك والكنيسة يعتقدان أن الوثنية خطيئة ضد الله، غير أننا لا يجب أن ننزل العقاب بها. وكأن لوك هنا يتساهل مع الوثنية فقط لا يتسامح.

وإليك الإثبات الآخر على قصور التسامح بمفهومه الكنسي عند لوك، وفيه يتضح أن تصوره لوجوب التسامح مع الوثنية يحمل مفارقة كبرى. ففي الوقت الذي يؤكد فيه لوك على عدم اجتثاث الوثنية يسلم بأن قانون موسى قول حق، وهو تناقض يثبت خصوصا إذا أقررنا بأن قول موسى هذا ينم عن عدم التسامح مع الوثنيين. «وقد يقال كذلك إنه ينبغي اجتثاث الوثنيين بقانون موسى، وهو قول حق، ولكنه ليس قولا يلتزم به المسيحيون...فالقانون الوضعي لا يجبر شعبا على تطبيقه إلا إذا كان خاصا به.» يا إسرائيل اسمعي «هذا قول كاف لعدم التزام أي شعب بقانون موسى إلا شعب إسرائيل»[20] فكيف يعقل إذن، أن يجمع لوك بين رأيين متناقضين؛ الأول يقر فيه بضرورة التسامح مع الوثنيين. في حين أن الثاني يتضمن الاعتراف الصريح بعدم التسامح مع الوثنيين بالنظر إلى اعتقاد لوك بأن قانون موسى صحيح وحق، وصحته تعني وجوب إعدام

18- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 47

19- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 47

20- نفسه. ص: 48

الوثنيين. غير أننا نمتنع عن اضطهاد هؤلاء نظرا لأن القول موجه إلى شعب إسرائيل. فالذي يمنع إذن لوك من عدم التسامح مع الوثنيين إذن هو هذا القانون ليس من صميم المسيحية، وإن كان يعتقد بصحته. ومن تم نوجه السؤال للوك: ماذا لو كان هذا القول باجتثاث الوثنية من صميم المسيحية وموجه إلى المسيحيين؛ هل سيتسامح لوك ومعه الكنيسة مع الوثنيين؟

3. مفهوم الحاكم المدني.

يأخذ مفهوم الحاكم المدني مكانة إبستيمولوجية ضرورية في إرساء التسامح ضمن رسالة لوك وذلك من خلال وضع حدود لسلطته، حيث يكون التزام تلك الحدود تأسيسا للتسامح في حين يكون تجاوزها إعلان للعنف وعدم التسامح. وعموما، فإن إمكان قيام التسامح حسب لوك لا يمكن أن يتم إلا إذا تجنب الحاكم المدني الخوض في أمور الإيمان والخلاص والعقائد. وبكلمة واحدة، إن مجال الحاكم المدني ليس هو الأمور الدينية، بل هو الأمور الدنيوية المتمثلة في رعاية وتنمية الخيرات المدنية. ويرجع ذلك لسبب وجيه هو «أن رعاية الأرواح ليست من مهمة الحاكم، لأن مهمته محصورة في وضع القوانين والإجبار على تنفيذها عن طريق العقاب».[21]

فالقانون بما هو عمق سلطة الحاكم المدني؛ فهو، لا ينصب على الأمور الشخصية أو الإيمانية أو العقدية. إنه يهتم أساسا بالجانب المادي؛ أي بالجسد في علاقته بالأجساد الأخرى؛ أو لنقل العلاقات الوضعية. ها هنا نقطة أساسية يجب التنبه إليها، وهي أن الحاكم المدني لا يهتم برعاية الجوانب الذاتية، سواء كانت روحية أو مادية.

إن القانون لا يتدخل ولا يمنع المرء من أن يكون فقيرا أو غنيا. كما يترك مجال القول في المسائل الإيمانية المتعلقة بالخلاص، لأن «كل ما تقدمه القوانين هو تأمين أموال الرعايا وصحتهم من أي اختلاس أو عنف يقع من الآخر. إن القوانين لن تكون ضامنا لهم ضد إهمالهم لأنفسهم ولشؤونهم العائلية. فليس من الممكن إجبار إنسان على أن يكون ثريا أو متمتعا بالصحة والعافية، شاء ذلك أو لم يشأ.[22]»

إذا كان التزام الحاكم المدني لحدوده المتمثلة في تطبيق القوانين يقود حتما إلى التسامح السياسي والديني، فإن عدم التزام هذه الحدود بالمقابل يؤدي إلى العنف وعدم التسامح، لكن كيف يتم ذلك؟

21- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 39

22- نفسه. ص: 39

حين يتدخل الحاكم المدني في الأمور الدينية والإيمانية ينشأ العنف واللاتسامح؛ فهو إذا تدخل فهذا يعني دعوته لدين معين دون الأديان الأخرى، حينها يكون فرض دينه على رعاياه، بالتالي؛ فهو يعرض الجميع لحالة من الفوضى والعنف والحرب.

إن الحكمة السياسية تقتضي من الحاكم المدني عدم إلزام رعاياه بأي معتقد ديني كيف ما كان لمجرد أنه يظن بأنه الحق، لأن مسألة الاعتقاد كما ذكرنا سابقا راجعة إلى الإرادة الحرة للفرد، وإذا كان الحال كذلك في عدم فرضه للدين، فيتوجب عليه ألا يقوم بفرض طقوس تعبدية معينة؛ «أما فيما يختص بالعبادات الظاهرية فأقول، أولا أنه ليس من سلطان الحاكم أن يفرض طقوسا معينة لعبادة الله بقوة القانون، سواء في كنيسة أو في أية كنيسة أخرى... ومن ثم، فإن فرض مثل هذه العبادة على شعب يرى أنها مناقضة لمعتقداته يعني إجبار هذا الشعب على الإساءة إلى الله»[23].

إن عدم التسامح محمول دائما على استعمال الأمر والقوة في المسائل التي يكون للحاكم فيها حرية الاختيار، وإذا كان عدم التسامح ينتج ضرورة عن تدخل الحاكم المدني في الأمور الدينية للرعية كفرض دين أو معتقد أو إلزام المواطنين بطقوس تعبدية. فإن عدم التسامح هذا ينشأ أيضا عن خوض الحاكم في مسألة الخلاص محاولا فرض طريقة محددة للخلاص، لأن «معرفة الحاكم بالطريق الضيق الوحيد المؤدي إلى الجنة ليس أفضل من معرفة المواطنين، ولهذا فليس في إمكاني أن أتخذ من الحاكم مرشدا لي، فأغلب الظن أنه جاهل بمعرفة الطريق مثل جهلي ثم هو بكل تأكيد أقل اهتماما مني أنا»[24]

فالتسامح إذن؛ يظل قائما ما لم يفرض الحاكم طريقة محددة للخلاص.

إن ضمان السلم الاجتماعي والتسامح يقتضي ترك الحرية للشخص مادامت مسألة الخلاص قبل كل شيء مسألة ذاتية[25]. إن عدم تدخل الحاكم المدني في خلاص الأفراد بقدر ما هو تأسيس للتسامح؛ فهو أيضا تأسيس للمجتمع السياسي العلماني القائم على الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، حيث إن تجنب الخوض في الخلاص معناه امتناع الكنيسة عن الخوض في المسائل الدنيوية كالخيرات المدنية، وعليه فـ

23- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص ص: 43- 44

24- نفسه. ص: 42.

25- يسوغ جون لوك مجموعة من الحجج لعدم منطقية خوض الحاكم المدني في مسألة الخلاص، والتي تتعدد بين القول: بأن الحاكم لا يملك يقينا في الأمور الدينية. وإلا لماذا الاختلاف بين الحكام. وبين القول بأن الحاكم لا يستطيع أن يلزم طرفا بشيء يجهله. وأخيرا، لأن الحاكم لا يستطيع تعويض الرعية إذا لم يكن طريقه في الخلاص طريقا صحيحا، ثم لأنه "إذا منحت هذه القوة للحاكم المدني في الأمور الروحية، كما حدث في جنيف. فإنه قد يجتث الدين الشائع عنه أنه وثني بالعنف والدم" (رسالة في التسامح. ص: 46) وعليه، فإن تحقيق التسامح يقتضي التزام الحاكم المدني حدود سلطته.

«إن خلاص النفوس هي المهمة الوحيدة للكنيسة، وهي ليست مهمة الدولة على الإطلاق أو مهمة أي عضو من أعضائها».[26]

إذن؛ إن تحقيق التسامح من طرف الحاكم المدني يقتضي التسليم المنطقي بأمر أساسي؛ وهو، أن «خلاص الإنسان من شأن الإنسان وحده»[27]*، فالحفاظ على التسامح يكون مكفولا بترسيم الحدود بين مملكة الحاكم المدني ومملكة الكنيسة. وعليه، يتحقق التسامح حينما تلتزم السلطة الزمنية حدودها؛ والمتمثلة في الاهتمام بالخير العام الذي يجد مجاله الحق في تأمين الملكيات الخاصة والسلم الاجتماعي، والثروة، وتقوية القوة الحيوانية للأفراد. فالمجتمع السياسي بهذا المعنى، غايته تأمين ملكية الأفراد والأشياء الدنيوية؛ لأن هذا يمثل الغاية من ظهور المجتمع.

أما مسألة الخلاص الأبدي، فإنها ترجع إلى الاعتقاد الذاتي للفرد وفعل ما يقتنع به الشخص، وعليه فإذا كان التسامح يتحقق برعاية الدولة للخير العام وترك مهمة الخلاص للإنسان، فإن اللاتسامح يقع حينما يحاول الحاكم المدني التدخل في الأمور الدينية الخاصة بالاعتقاد محاولا فرضها على الأفراد، وبعبارة أخرى، إن ما يهدد الأمن والسلم في الدولة ليس هو الاختلاف والتعدد الديني، بل هو تعرض الأفراد للقهر والتمييز «فثمة عامل يوحد الناس لإثارة الفتنة، وهو القهر»[28]، وعليه لا يتطلب أمن وسلامة الدولة إلا أمرا بسيطا، وهو إلغاء كل التمايزات الحاصلة بين الأفراد التي أنتجتها الدولة في الأصل نتيجة الاختلاف الديني، ويعبر لوك عن هذا بصورة واضحة «استبعد التحيز الذي يعانون منه في مسائل الحق المشترك، وغير القوانين، واحذف العقوبات التي يتعرضون لها والوضع يصبح آمنا وهادئا».[29]

بهذا القول نغلق باب الحديث عن الحاكم المدني كضامن للتسامح، لننتقل إلى بحث مسألة التسامح ذاتها في ارتباطها بالحاكم المدني. من هنا نتساءل، ما طبيعة التسامح الذي يقيمه الحاكم المدني؟ هل يمكن القول بأنه تسامح كوني أم ضيق؟

إذا كان الحاكم المدني يقوم بدور مهم في إرساء دعائم التسامح، فإن إرساء هذه الدعائم يمر أيضا بعدم التسامح في مجموعة من القضايا، حيث يكون اللاتسامح هو تحقيق للتسامح، وبمعنى آخر لا يتخذ التسامح

26- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 44

27- نفسه. ص: 51

* لا يجب أن نفهم من هذا الكلام أن لوك يدين المواعظ التي تجنب البشر الوقوع في الضلال. فالسلام عنده يظل متحققا إذا اقتصرت الموعظة على الحجج دون استخدام القوة والقهر في الدعوة إلى مذهب ما.

28- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 60

29- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 61

لدى الحاكم المدني طابعا مطلقا، فالتسامح لديه مقيد بحدود، ومن ثم نعود لتلك الإشكالية التقليدية في الفلسفة السياسية؛ هل يقتضي التسامح وجود اللاتسامح كشرط له؟

ترتبط حدود التسامح بأربعة قضايا لا يجب التسامح فيها حسب جون لوك، وهي؛

1) «إن الحاكم ينبغي عليه ألا يتسامح مع الآراء المضادة للمجتمع الإنساني، أو مع القواعد الأخلاقية الضرورية المحافظة على المجتمع المدني»[30]

2) لا يجب التسامح مع «أولئك الذين لا يعلمون لزوم التسامح مع كل البشر في المجال الديني»[31]

3) لا يجب التسامح مع «الكنيسة التي يقوم دستورها على أن الذين ينتمون إليها، عليهم بالتالي وضع أنفسهم تحت حماية أمير آخر، هذه الكنيسة ليس لها الحق في أن تطلب التسامح من الأمير».[32]

4) «وأخيرا، لا يمكن التسامح على الإطلاق مع الذين ينكرون وجود الله».[33]

إن الكشف عن الطابع الضيق للتسامح، لا يكمن في قول جون لوك بأن هناك حدودا للتسامح، فهذه الحدود لا تعبر عن الطبيعة الضيقة للتسامح لديه؛ لأنه ليس هناك ما يمنع من وضع حدود التسامح، لأن التسامح المطلق قد يستفيد منه اللامتسامحون وبالتالي يهدمونه، بل إن الطبيعة الضيقة للتسامح عند لوك فيما يرتبط بمفهوم الحاكم المدني يمكن استخلاصها من خلال البث في دواعي عدم التسامح في القضايا الأربع، فإذا كانت هذه الدواعي تتمتع بالمعقولية اتضحت قيمة التسامح لديه، أما إذا كانت هذه الدواعي متهافتة، فإننا بذلك نقر ضيق مفهوم التسامح لديه؛ فما هي المبررات والحجج التي قدمها لوك للدفاع عن عدم تسامح الحاكم المدني في هذه القضايا الأربع؟

إن التعليل الذي يسوقه لوك في القضية الأولى يبدو مقنعا إلى حد ما؛ مادام يرفض الآراء التي تهدد سلامة وأمن الدولة، سواء كانت آراء نظرية أو معتقدات دينية. لكن لوك في المقابل وبشكل ضمني يرفض أن يسمح الحاكم المدني بوجود عقائد من الواضح أنها تقوض أساس المجتمع، كأولئك الذين «يقولون بأن

30- نفسه. ص: 55
31- نفسه. ص: 56
32- نفسه. ص: 57
33- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997، ص 57

الإيمان ينبغي أن يكون مستبعدا من الهرطقة»[34] فمثل هذا القول معناه أننا يمكن أن نضطهد العقائد والملل المخالفة لنا فقط بحجة الهرطقة[35] مادام المعتقد هو الذي يحدد الهرطيق كمختلف عن الاعتقاد العام في ملة معينة، وهكذا نقتل المبدأ الأساسي الذي يتأسس عليه الإيمان، وهو الإرادة الحرة.

أما القضية الثانية، فالحجة فيها واضحة، فإعلان عدم التسامح في الأمور الدينية معناه تهديد أمن وسلامة الدولة.

ويلزم عدم التسامح في القضية الثالثة عن حجة أساسية، تكمن في أنه لو أعطت الدولة الحق للكنيسة في وضع رعاياها تحت سلطة أمير آخر، لكان ذلك معناه قبول الدولة بتدخل تشريع خارجي في سن قوانين الدولة.

تبدو هذه الحجج مقنعة في ترسيم حدود التسامح داخل الدولة. لكن إذا كان الأمر كذلك.

فما مبرر القول بالتسامح الضيق على المستوى السياسي الذي يقره الحاكم المدني؟

إن هذا السؤال يأخذ مشروعيته من القضية الرابعة التي تكشف عن حدود وقصور مفهوم التسامح عند لوك، وما يحملنا على التصريح بذلك هو أن دائرة التسامح مقصورة على الإنسان المتدين فقط، فنحن نتسامح مع المختلف عنا دينيا، لكننا لا نتسامح مع الإنسان غير المتدين، مما يعني أن التسامح في هذا الباب كما يعرض له لوك هو تسامح ينم عن قصور كبير، لأنه لا يشمل إلا التعددية الدينية، وإن كان هذا القول فيه نوع من النقاش نظرا لطابع التعالي والمقايضة الذي عرضنا له سلفا، ويكمن أن نوضح طابع المحدودية هذا بشكل أكثر وضوحا من خلال البث في عدم معقولية الحجج التي يسوقها لوك لرفض التسامح مع الملحد: كيف ذلك؟

حجة لوك لعدم التسامح مع الإنسان الملحد تبنى على قضية أساسية، وهي؛ عدم إيمانه بمفاهيم مثل «الوعد والعهد والقسم، من حيث هي روابط المجتمع البشري، ليس لها قيمة بالنسبة إلى الملحد، فإنكار الله

34- نفسه. ص: 56

35- يحدد لوك الهرطقة بقوله: "انفصال يحدث في المشاركة الكنسية بين أناس من دين واحد بسبب القول بآراء ليست واردة في القاعدة نفسها" (ص: 67) في حين أن "الهرطيق هو ذلك الذي يشق الكنيسة إلى أقسام، ويبتكر أسماء وعلامات للتمييز. ويتعمد إحداث انفصال بسبب هذه الآراء." (ص: 67.) فالهرطيق هرطيق، لأنه أخطأ في الأساسيات بإضافة أسس جديدة لم يأت ذكرها في الكتاب المقدس.

حتى لو كان بالفكر فقط يفك جميع الأشياء»[36]، فحجة لوك هنا واضحة، إن سبب رفضه للملحد هو تهديده للروابط الاجتماعية، لكن هنا يضع السؤال ذاته؛

الى أي حد يتمتع هذا القول بصلاحية عقلية- منطقية؟

في الحقيقة، إنه قول يعكس تناقض لوك نفسه، فتهديد الروابط الاجتماعية عبر الإخلال بمفاهيم الوعد والعهد والقسم، أمر لا يستقيم خصوصا إذا كان المجتمع الذي يعرض له لوك هو مجتمع منظم بالروابط القانونية المتمثلة في تطبيق القوانين عبر العقاب، إن التناقض يكمن على النحو التالي: ففي الوقت الذي يؤسس فيه لوك العلاقات المجتمعية على القانون يبدو أنه يتراجع هنا عن هذا القول ويؤسس هذه الروابط الاجتماعية على مفاهيم هي في الحقيقة مفاهيم دينية.

والقول هذا لا يستقيم كذلك، ما دام تأسيس الروابط الاجتماعية على المفاهيم الدينية معناه إقحام الدين في التشريع. أو لنقل تدخل الكنيسة في أمور الدولة، وإذا كان هذا التدخل هو إعلان لفتيل العنف وعدم التسامح، فيلزم منطقيا من هذا القول، أن رفض التسامح مع الملحد معناه إشعال لهيب الحقد والعنف ضده.

إن أمن الدولة لا يتحقق إلا بالاعتراف بالملحد كمواطن له نفس الحقوق التي لغيره، لأن المسألة الإيمانية والاعتقادية في نهاية الأمر قضية شخصية تخص صاحبها، وبذلك فإن لوك يقع في التناقض، فلماذا لوك يعلمنا التسامح مع المختلف دينيا في أمور الخلاص والانفصال عن الكنيسة بموجب الإرادة الحرة لهذا الفرد، في الوقت الذي يرفض أن تعمم فكرة الإرادة الحرة بما هي أساس الاعتقاد، لتشمل الإنسان الذي لا يعتقد، وبعبارة أخرى: لماذا يجعل لوك الإرادة الحرة أساس الانتماء للمجتمع الكنسي في الوقت الذي يرفض هذه الإرادة، حينما تخرج عن الاعتقاد؟

هذا الإحراج يعني أمرين أساسيين:

الأول: هو أن لوك وقع في تناقض منطقي من حيث المبدأ الذي هو الإرادة الحرة في الانتماء، لأن هذا المبدأ لا يشمل الانتماء فقط، بل عدم الانتماء الديني أيضا، كما هو الحال عندما لا يجد الفرد خلاصه في كنيسة ما، فإن لوك يعطيه الحق في مغادرتها. لكن لماذا لم يعط الحق نفسه للإنسان الذي لم يحصل له اليقين في الدين وأراد الخروج منه؟

36- جون لوك. "رسالة في التسامح". ترجمة: منى أبو سنة، تقديم ومراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة؛ ط: 1، 1997. ص: 57

أما الثاني: فهو ذو طابع تاريخي يكشف عن محدودية نظرة لوك لمفهوم التسامح، وهذا راجع لكون تفكيره لم يكن ناتجا عن تصوره لمفهوم التسامح كمفهوم كلي-كوني، لأنه لو كان كذلك لوسع دائرته، ليشمل حتى الإنسان غير المؤمن، لكن تفكيره كان محكوما بالمجتمع الإنجليزي الذي مزقه الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت؛ بمعنى أن تفكير لوك كان يتغيا حلّ إشكال يعيشه مجتمعه، وعليه، فحتى القول بالتسامح مع الوثنية لم يكن إلا نتيجة للضرورتين التاريخية والجغرافية، ففي الحقيقة؛ تفكير لوك في التسامح، هو؛ تفكير يخص به المجتمع المسيحي فقط.

خلاصات عامة

إن فكرة لوك عن التسامح من خلال ما رأيناه؛ موسومة بالمحدودية، وذلك راجع لمجموعة من الاعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي:

- التسامح لدى لوك هو تسامح ديني فقط، لأنه لا يشمل الثقافي وغيره من أنماط التسامح الأخرى.

- التسامح لدى لوك محكوم بنظرة ضيقة للمجتمع المسيحي؛ بمعنى أنه لا يحمل طابعا كونيا بقدر ما يعبر عن خصوصية المجتمع الإنجليزي في تلك المرحلة.

- التسامح لدى لوك يحمل جملة من التناقضات. كالتناقض في عدم تعميم مبدأ الاعتقاد الديني الكامن في القناعة الذاتية التي تنبني على الإرادة الحرة.

- التسامح لدى لوك ضيق النطاق، لأنه لا يشمل الإنسان غير المتدين.

- التسامح لدى لوك سياسي في عمقه بغض النظر عن صورته الدينية مادامت الغاية منه؛ إعطاء طابع أخلاقي للخلاص، والعمل على تقزيم أدوار الكنيسة من الناحية التشريعية، بالإضافة إلى تمتيع الحاكم المدني بكل الصلاحيات الحكمية لهدف تحصين الأمور الدنيوية للمواطنين من كل حيف كنسي.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019

All rights reserved © 2019